March 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مكافحة الجراد الصحراوي

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، 10-13 مارس/ آذار 2009

ما مدى استعدادنا لمواجهة حالات الطوارئ المقبلة؟

(البند 14 من جدول الأعمال)

خلفية الموضوع

تتطلب استراتيجية الوقائية الفعالة لتلافي وباء الجراد الصحراوي توافر مدخلات حسنة التوقيت ومنسقة من المصادر الوطنية والإقليمية والدولية والتي يتوقف كل منها على الحصول على الموارد في غضون فترة قصيرة. وتتطلب المكافحة الوقائية عملية استكشاف وطنية مماثلة لفرق المطافئ والإبقاء طوال الوقت على قدرات المكافحة في حالة الاستعداد للعمل، وقادرة على تعبئة وتحريك التعزيزات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في أسرع وقت. وعلاوة على ذلك يتعين اختبار التقنيات الجديدة وإتاحتها وإدراجها في أساليب العمل.

وقد كلف برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في المنطقة الوسطى في عام 2002 إجراء استعراض تاريخي لحالة الاستعداد بغرض المساعدة في ترتيب الأولويات. وقدم القائمون بالاستعراض وصفا لنظام من مرحلتين لتلافي الوباء يتطلب من البلدان الإبقاء على قدرات كافية في منطقة الانحسار لرصد مواقع أعداد الجراد الصحراوي ومكافحتها طوال فترات الركود، وخلال المراحل الأولى من الفورة، واستخدام الإنذارات الصادرة عن وحدة خدمات معلومات الجراد الصحراوي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في روما لبدء وتعبئة التعزيزات الإقليمية والدولية للقيام بالحملات الأوسع نطاقاً التي تتم في مرحلة لاحقة من فورة الجراد.

وقد قام القائمون بالاستعراض بما يلي:

- وضع سجل تاريخي طويل لجوانب القصور المالية والتقنية والتنظيمية المترابطة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي تقلل من حالة الاستعداد؛

- التأكيد بأن نقص التمويل يشكل مشكلة دائمة أمام الكثير من منظمات رصد ومكافحة الجراد وأن التمويل وما يقترن به من خبرات يتضاءل مع انتهاء حالات الوباء؛
- تبين لهم أن حالات الاستعداد تواجهها عقبات نتيجة لفترات التأخير الطويلة بين إطلاق النداءات وتوافر التمويل الخارجي، وتسليم الموارد؛
- لاحظوا أن التقنيات المستخدمة ضد الجراد تتغير أثناء كل وباء وبعده بفترة قصيرة، وأن الأموال اللازمة لإعادة تجهيز وتدريب الفرق لا تتوافر إلاَّ بعد أن تبدأ حالة الطوارئ التالية؛
- أشاروا إلى أن فترة الوباء القصيرة التي حدثت منذ تطبيق استراتيجية الوقاية من الوباء مقترنة بسوء الذاكرة المؤسسية اتجهت إلي تحويل التمويل بعيداً عن مكافحة الجراد.

وقد جرى تفسير حالة التدهور السريع في أوضاع الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية في 2003 و2004 على أنه نتيجة لنقص الاستعدادات وعدم كفاية آليات الاستجابة اللازمة للتعامل مع حالة الفورة. وكشف الاستعراض المستقل لحملة الفترة 2003–2005 الذي أجرى عام 2006 عن أن التصدي لخطر الجراد قد تعرض لمعوقات نتيجة لتقادم المعدات، ومحدودية المخزون من المبيدات، ونقص خطط الطوارئ وانخفاض المعرفة والقدرات على التعامل مع الخطر. وكانت البلدان المتضررة بطيئة في الاعتراف بحجم الأزمة كما كانت الجهات المانحة شديدة البطء في توفير الدعم اللازم لمكافحة الجراد الصحراوي في المراحل المبكرة من الفورة.

وباختصار، فإن الاستجابات لم تكن مجدية لمواجهة هجمات الجراد. وكانت الآليات السابقة لسد الثغرات مخيبة للآمال.

وفي الختام، يمكن إيجاز الرسائل الصادرة عن عمليات التقييم الأخيرة فيما يلي:

- الحاجة إلى تبسيط عمليات الاستجابة السريعة لمنظمة الأغذية والزراعة ووضع وتنفيذ دورة طوارئ تشمل النظام بأكمله؛
- الحاجة إلى وضع أدوات استجابة مشتركة كافية؛
- ضرورة تقديم التمويل للاستجابة بسرعة أو العمل بطريقة وقائية وفي حالة استعداد؛
- ضرورة الاعتماد على الشراكات

الطريق إلى الأمام

يمكن تعريف حالة الاستعداد لمواجهة الطوارئ بأنها الاجراءات التي تتخذ توقعاً لحالة طوارئ لتيسير الاستجابة السريعة والفعالة والملائمة للخطر، وتهدف إلى:

- أن تقدم نظم الإنذار المبكر معلومات وتحليلات وثيقة الصلة وحسنة التوقيت للتمكين من صنع القرار الفعال؛

- أن تستعد الحكومات والشركاء بصورة أفضل للاستجابة لحالات طوارئ الأغذية والزراعة؛
- أن تستعد الحكومات والشركاء المعنيين لتلافي الأخطار، وحالات الطوارئ التي تؤثر في الأغذية والزراعة والتخفيف من وطأتها والتصدي لها.

ويركز عنصر الجراد الصحراوي في نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، في سياق الاستراتيجية الوقائية للجراد الصحراوي، منذ بدايته في عام 1997، بين أمور أخرى، على حالة الاستعداد لمواجهة الطوارئ. ويمكن لبرنامج الجراد الصحراوي في نظام الوقاية المشار إليه أعلاه أن يُغير، من خلال وضع استراتيجيات مكافحة استباقية، من الطريقة التي يعالج بها الجراد. فقد أصبحت تأثيرات نظم الإنذار المبكر المحسنة، والدعم المُقدم لمراكز الجراد المستقلة مالياً وإدارياً في بلدان خط المواجهة الأول، واستمرار الاستثمارات في تدريب الموظفين، وتخطيط الطوارئ كجزء من جهود الاستعداد، تأثيرات واضحة من حيث التكاليف والمنطقة المصابة والمعالجة والتعبئة السريعة للموارد الإضافية.

وجميع بلدان نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود تقريباً مجهزة بالأدوات الحديثة لإدارة بيانات الجراد والبيانات الايكولوجية (RAMSES)[1]، وتشارك بنشاط في النظام العالمي للإنذار المبكر تحت مظلة وحدة خدمات معلومات الجراد الصحراوي في روما.

وبذلت جهود خلال السنوات الماضية، وخاصة من جانب حكومات بلدان السهل في تخصيص التمويل الوطني للطوارئ والميزانيات السنوية الكبيرة لكيانات مكافحة الجراد المستقلة للمحافظة على قدرات التدخل المبكر حتى خلال فترات سكون الجراد.

غير أن حالة الاستعداد تعتمد اعتماداً كبيراً على الأساليب المطبقة. فقوائم الموظفين وموارد المعدات التي تعدها البلدان تمثل جانباً هاماً في عملية الاستعداد إلاَّ أنها لا تعني بالضرورة توافر الاستعداد العملي. ويعالج تخطيط الطوارئ على النحو الذي دعا إليه نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود هذه القضايا من خلال حلقات العمل الإقليمية والوطنية التي تتضمن الجوانب الأساسية مثل:

- إشارات إلى حالات الإصابات السابقة والأحجام والمراحل التي تعتبر من العناصر المعتادة للحملات؛
- الرصد الدائم لتطورات الجراد، والظروف الايكولوجية؛
- معرفة معدلات العمل للفرق المحتفظ بها بصورة دائمة، ومعداتها الخاصة بالرش، ومبيدات الآفات للتعامل بفعالية مع أدنى مساحة للمنطقة المصابة؛
- توفر موظفين احتياطيين مُدربين بصورة مستمرة، والمعدات حسنة الصيانة؛
- نظم الإدارة والاتصال المحسنة؛

[1] نظام استكشاف بيئة الجراد الصحراوي وإدارتها (إدارة بيانات نظام المعلومات الجغرافية والمساعدة في صنع القرار)

- التعبئة وتخطيط العمل.
- وفي حالة عدم كفاية الاحتياطيات الوطنية والإقليمية، آليات لاتخاذ القرار بشأن موعد وكيفية طلب التعزيزات الدولية

وقد أقيمت شراكات جديدة، في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ، والتي لم تكن متوافرة في عام 2003، مع برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والبلدان المتضررة من الجراد، في مختلف جوانب الدعم اللوجستي مثل النقل السريع للإمدادات، وتوفير قدرات التخزين والشراء والتأجير، وتقييم الحالات الحساسة ورسم الخرائط ذات الصلة، وعمليات إعادة التأهيل، والحصول على المزيد من التمويل السريع لاتخاذ إجراءات بشأن حالات الطوارئ الإنسانية، وتعاون ثلاثي في تبادل المبيدات بين البلدان، وتنامي التضامن الإقليمي فيما بين البلدان المتضررة.

الخلاصة

بذلت البلدان جهوداً ضخمة لتعزيز قدراتها على المكافحة والمحافظة عليها في الكثير من الجوانب، وتضطلع بدور جوهري في النظام العالمي للإنذار المبكر لدى المنظمة. وتؤمن المنظمة بأهمية البلدان في توفير المعلومات المنتظمة، وعالية الجودة من الميدان باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لحالات الاستعداد، ونجاح جميع الإجراءات التالية. ولهذا السبب أيضاً، توظف المنظمة باستمرار استثمارات لمواصلة تحسين تقنيات رصد الجراد والتنبؤ به كما أنها تولى اهتماماً كبيراً بتعزيز القدرات الوطنية على إجراء مسوحات الجراد والإبلاغ عنه، وتقدم نداءات للبلدان للمحافظة على شبكاتها الوطنية للمعلومات حتى خلال فترات انخفاض أنشطة الجراد، وعدم الحد من جهود تقديم التقارير حسنة التوقيت ورفيعة الجودة، وعلى أساس منتظم.

وما زال نقص التمويل اللازم للمحافظة على حالة الاستعداد والتمكين من التعبئة المبكرة لموارد المكافحة الملائمة يعتبر عنصرا حاسماً. وقد تبين في الماضي أن درجة الاستعداد مُحيرة، فمع تطور الفورات، تحتاج وحدات مكافحة الجراد الوطنية إلى إحلال وتجديد المعدات بتمويل دولي.

وتوفر إدارة صندوق الأمم المتحدة للاستجابة للطوارئ لأول مرة أداة كافية للحصول على الأموال بسرعة غير أن هذا الدعم لحالات الطوارئ يقتصر على ثلاثة أشهر، ولا يكفي للتعامل مع الفورات الكبيرة ما لم يأت التمويل الإضافي من المانحين في غضون هذا الإطار الزمني. ومن المؤكد أن رد الفعل السريع من جانب الحكومة اليابانية إزاء اندلاع الفورة في المنطقة الوسطى في 2007 يعتبر مثالاً يُحتذى به في الأوضاع المماثلة في المستقبل، ويؤكد الحاجة إلى نهج برنامجي مرن متعدد المانحين.

غير أن الحصول بسرعة على أموال الطوارئ وتوفير الخدمات بسرعة يمثلان جانبين لعملة واحدة، ولا يُترجم بالضرورة إلى إنفاق سريع وقدرات مكافحة معززة بصورة كافية. وبمجرد إصدار إنذار بحالة طوارئ، لا يتبقى سوى وقت ضئيل لتسليم الإمدادات لاستباق تحول فورة إلى وباء. وكشفت دراسات أجريت مؤخراً عن قدرة المنظمة على الاستجابة لحالات الطوارئ عن أن الوقت الذي ينقضي من التخطيط لشراء المعدات إلى توزيعها على المنتفعين يتراوح بين 139 و 149 يوماً، وهو وقت يكفي لنجاح تكاثر جيل أو جيلين من الجراد، ويعتبر وقتاً طويلاً للاستجابة بفعالية للتطور السريع لآفة دينامية.

وعلى الرغم من أن تقييم حملة 2003–2004 يدعو إلى تفويض المسؤوليات لأدنى مستوى ممكن، فإن قدرات مكاتب المنظمة دون الإقليمية، وممثليات المنظمة في كثير من البلدان المتضررة ليست مجهزة بعد بما يسمح لها بدعم مساعدات الطوارئ بالصورة اللازمة. كذلك فإن عدم كفاية الإجراءات الإدارية وانعدام معلومات السوق ونقص الموظفين المؤهلين كلها عناصر تعوق في كثير من الأحيان التسليم السريع.

وقد لا يكفي لمعالجة هذه القضايا تبسيط الإجراءات الإدارية للمنظمة وتعزيز القدرات على المستويين دون الإقليمي والوطني فقط، بل يتعين الاستفادة من التعاون المشترك بين الوكالات مع برنامج الأغذية العالمي. وينبغي استكشاف إمكانيات إقامة مخزونات احتياطية استراتيجية لحالات الطوارئ في مستودعات لاستجابة الأمم المتحدة الإنسانية لدى برنامج الأغذية العالمي في بريندیزي وأكرا ودبي مع معدات قياسية معمرة مما يمكن من سرعة إرسالها بمجرد نشوء حالة الطوارئ ولتجديد القدرات الوطنية على مكافحة الجراد. وسيحظى الدعم الذي تقدمه هيئة مكافحة الجراد في هذا المجال بكل تقدير.

وقد لا تدرك الجهات المانحة دائماً دورها في تلافي الأوبئة، وقد تكون أكثر استعداداً للإعلان عن مساعدات الطوارئ ذات الصلة من أن توظف استثمارات في مجالي الوقاية والاستعداد. وإدراكاً من المنظمة باحتمال تحول اهتمام أجهزة الإعلام، والتزامات الجهات المانحة إلى حالات الطوارئ الأخرى و/أو الكوارث الطبيعية مثل تغير المناخ، والارتفاع الشديد في أسعار الأغذية وغير ذلك، تحث منظمة الأغذية والزراعة الجهات المانحة على أن تظل ملتزمة بالأزمات الإنسانية الناجمة عن الجراد الصحراوي، والتي قد تؤثر في أعداد كبيرة من السكان. ومن ثم تتطلب موارد إضافية لبناء القدرات الوطنية والإقليمية لرصد حالات الاستعداد والاستجابة.